الأمم المتحدة

A/67/487

الجمعية العامة

Distr.: General
1 October 2012
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والستون

البند ٨٣ من جدول الأعمال

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فترويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة بشأن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي عقد في مدينة نيويورك يوم أمس ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وقد كان الاجتماع الرفيع المستوى فرصة ممتازة لتناقش الدول الأعضاء أهمية تعزيز نظام قانوني دولي قائم على سيادة القانون، وهو أمر يتطلب التزاماً ثابتاً من الدول الأعضاء في هذه المنظمة بالامتثال لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وذلك مساهمةً منها في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يرجو وفد جمهورية فترويلا البوليفارية أن تعمَّم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨٣ من جدول أعمال الدورة السابعة والستين، المعنون ”سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي“، وتشكِّل جزءاً لا يتجزأ من محضر المناقشة التي دارت في الاجتماع الرفيع المستوى السالف الذكر.

(توقيع) خورخِه **باليرو**
الممثل الدائم

051012 041012 12-52632 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

بيان وفد فنزويلا

نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد، مرة أخرى، دعمها المطلق لمبادئ احترام السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والسلامة الإقليمية للدول، وحق الدول في استخدام مواردها الطبيعية واستغلالها وتدبيرها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فهذه هي المبادئ الأساسية لإقامة نظام دولي عادل ومنصف، تسوده سيادة القانون والسلام والإنصاف والتضامن بين الشعوب، وهذا يقتضي عدم وجود تمييز أو امتيازات في ما بين الدول، وأن تكون سيادة القانون في إطار نظام دولي سمته الإنصاف والتضامن.

وتُبرز فنزويلا أهمية الحفاظ على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ولهذا الغرض، لا بد من احترام وتعزيز البنيان السياسي والقانوني للدول ذات السيادة.

إن الأمم المتحدة منظمةٌ دولية لا تزال تعكس الوضع الموروث عن الحرب العالمية الثانية. فمن ناحية الممارسة العملية، خمسة أعضاء دائمين فقط هم من لهم الحق في تقرير ما يتصل بالسلم والأمن الدوليين. لذلك، يمثِّل الأخذ بأسباب الديمقراطية في الأمم المتحدة واضطلاع الجمعية العامة بدورها الرائد جانبين أساسيين يساعدان على ممارسة سيادة القانون ممارسة حقيقية في هذه المنظمة العالمية.

وتُبرز فنزويلا الأهمية التي توليها للقانون الدولي باعتبارها أحد مصادر قانونها الداخلي. فمن خلال إدراج هذا القانون فيه، كما ورد في المعاهدات الدولية، تحدُث مواءمة تدريجية للقانونين على حد سواء، وذلك ليصبح تنفيذهما أكثر فعالية.

وينص الدستور الفنزويلي على أن المعاهدات والعهود والاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، التي وقعتها فنزويلا وصادقت عليها، لها أسبقية دستورية وتسود على الصعيد الداخلي، ما دامت تحوي أحكاماً بشأن التمتع بهذه الحقوق وممارستها هي أكثر اتساقاً مع

تلك المنصوص عليها في الدستور. لهذا السبب، فإن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لها في فنزويلا نفس الأهمية التي تكتسيها المعايير الدستورية.

ويشكل احترام حقوق الإنسان الأساسية إحدى الركائز الأساسية لسيادة القانون. ففي عهد الثورة البوليفارية، تحت قيادة هوغو تشافيس فرياس، شملت ممارسة هذه الحقوق الجميع وغدت عادة يومية.

إن ديمقراطيتنا ديمقراطيةٌ رائدة قائمة على المشاركة. ففي إطار ثورتنا، تطبَّق مبادئ الديمقراطية المعترف بها دولياً ويتم تطويرها على أعلى المستويات. ويعطي النظام القانوني الفنزويلي الأولوية للاستشارة الشعبية، ويتخذ ذلك شكل استفتاء على الاتفاقيات أو الاتفاقات الدولية التي يمكن أن تمس بالسيادة الوطنية أو تنقل صلاحيات إلى الهيئات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم مما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في مجال تعزيز القانون الدولي وتدوينه، عن طريق لجنة السادسة ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فإن أسلوب عمل المنظمة الحالي يحول في كثير من الحالات دون إمكانية ترجمة أعمالها إلى انتشار حقيقي لسيادة القانون في المجتمع الدولي.

ومن خلال الأخذ بأسباب الديمقراطية في الأمم المتحدة وإعادة تأسيسها، سيكون بالإمكان تطبيق القانون الدولي بطريقة منصفة وشفافة. وهذا يتطلب إصلاح مجلس الأمن، وخاصة شكله والطريقة التي يتخذ بها قراراته.

وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة لا تخوِّل بالضرورة لمجلس الأمن صلاحية تناول القضايا التي تدخل ضمن وظائف وصلاحيات الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك سن المعايير والتشريعات. وتجدر الإشارة في هذا الشأن بالذات إلى أن الجمعية العامة أُسندت إليها صلاحية تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

لذلك، من الضروري وضع حد لتزوع مجلس الأمن نحو الاستحواذ على القضايا التي هي من مسؤولية الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهذه الممارسة، أي تقليص دور الجمعية العامة (وبالتالي دور جميع الدول)، تقوِّض سيادة القانون التي يجب أن تسود في هذه المنظمة.

وتقترح فنزويلا نهجا شاملا بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن الضرورية. فهي ترى توسيع فئتي أعضائه؛ وإعادة النظر في آلية صنع القرار، وهي حق النقض (إنهاؤه أو الحد من نطاقه بغية إلغائه في نهاية المطاف)؛ وتحسين أساليب العمل.

وتعتقد أن هناك صلة ضرورية بين إجراء عملية إصلاح حقيقية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإيجاد سيادة حقيقية للقانون على الصعيد الدولي.

إن السلام القائم على امتيازات القوى الإمبريالية الكبرى سلام هش وتمييزي، تنتفي معه سيادة القانون التي يجب أن تسود داخل المؤسسات المتعددة الأطراف.

وإذا كانت الأمم المتحدة تعتزم تطبيق مبادئ سيادة القانون بشفافية، فيجب عليها حتماً إعادة هيكلة هياكلها وأنظمتها وإعادة صياغتها، وذلك لتسود المساواة القانونية بين جميع الدول.

إن مجلس الأمن قد ساهم في انتهاك سيادة القانون. وخيرُ مثال على ذلك، كما ذكرنا آنفاً، حالتا ليبيا وفلسطين. وقد أدى هذا بجمهورية فنزويلا البوليفارية إلى إبداء تحفظها على الفقرة ٢٨ من الإعلان المعتمد.